مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

منظومة القيم الدينية كأفق إنساني لتحقيق التنمية الشاملة

أحمد شهلي
باحث مغربي

2024

- **بحث محكم**
- **قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة**
- 2024-10-28

جميع الحقوق محفوظة © 2024

منظومة القيم الدينية كأفق إنساني
لتحقيق التنمية الشاملة

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على علاقة الديني بالتنموي، ودور الأول في خلق أجواء مناسبة لاستنبات أنماط السلوك المواطناتي السليم الذي يشكل مفتاحا لتطوير الرأسمال البشري القادر على النهوض بأوضاع المجتمعات وخلق فرص الحياة لجميع الناس وتجويد عيشهم، بزيادات ترتبط بجوانب حسية وأخرى معنوية، ضمن مجالات الإنتاج والتدبير وتوفير مختلف الخدمات والرفع من مستوياتها بما يلبّي جلّ حاجياتهم. بواسطة جهود ملتزمة بالقيم المركزية للدين، لما لحضور الدين في مجال التنظيم الاجتماعي من أهمية، في محاربة الكسل والابتعاد عن التواكل ولما له من فاعلية في استنهاض همم المسلمين، وتكثيف وجودهم الاجتماعي واستثمار الطاقات البشرية في ما يعود على الذات من منافع مجدية وفي نفس الوقت يخدم مصالح الجماعة.

إن التركيز على قدرة القيم على تعزيز الاستقلالية في التفكير وتكريس عقلية الإبداع والإنتاج والقطع مع منطق الريع، يجعل الانطلاق منها ضرورة منهجية لتناول الموضوع على أساس أنها تشكل المدخل الرئيس لمعالجة أزمة الأخلاق التي تفاقمت وسكنت أوصال المجتمع، وتعددت مظاهرها كالجريمة والعنف وانعدام الأمن وتعاطي المخدرات على نطاق واسع، والتفسخ الأخلاقي والشذوذ الجنسي وكثير من مشاهد الانحطاط الحضاري، وفي ظل هذا الوضع صارت العودة إلى الأخلاق شرطا لكي تضمن مرورا سلسا نحو تركيب مزدوج يمتزج فيه المادي بالروحي، ليخلف إنتاجا مثمرا بين هذين العنصرين في انضباط للقواعد التطبيقية العملية التي تنشأ عن تطبيقها الصياغة السليمة لمظاهر التفاعل المادي لعمليات الإنتاج وأنماط السلوك الإنساني ذات البعد الدنيوي مع متطلبات تحصين القيم المؤطرة لمختلف تلك العمليات.

مقدمة:

أصبحت معظم الحكومات وفي غالبية الحالات مطالبة بالعمل على إتقان استغلال زمنها التدبيري لمختلف القضايا ذات الصلة بالتنمية، كما أنها أصبحت مطالبة بإيجاد الحلول الملائمة لمختلف الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها مجتمعاتها المحلية وفق منظور استراتيجي متحرر عن الزمن الحكومي. وبناء على ذلك، يتعين أن يكون عملها منسجما مع الجهود الاجتماعية المبذولة واعتماد سلم الأولويات تبعا للحاجات الملحة لهذه المجتمعات حسب ترتيب يراعي البنيات الاجتماعية والنفسية ويترجم بشكل واضح درجة الإعواز الذي جعل فيها الاختلال وصيرها إلى حال من الضيق.

وعلى عكس ما يعتقده الكثيرون من كون التنمية الاقتصادية شرطا لإقلاع تنموي ينقل البنية الاجتماعية من مستواها المتدني إلى مستوى أكثر فاعلية، غير أن تمحيص واقع السياسات العمومية والنظر في حاصلها ومردود نتائجها يفضي بالضرورة إلى تسجيل نقص جلي بخصوص مطابقة العمل الحكومي مع مستلزمات النهوض التنموي، وبتعبير آخر غياب النجاعة الكافية لهذه السياسات وقصور منهجيتها في ظل انكفائها على عناصرها الداخلية واقتصارها على تصريف الأعمال وتسطير برامج بعيدة عن منطق الالتقائية متجافية مع متطلبات الإقلاع الحقيقي الذي تستحضر التنمية البشرية في أبعادها الشمولية وفي مقدمتها تنمية الجانب الروحي الذي يعد مدخلا رئيسا للمصالحة مع الإمكانيات الذاتية والموضوعية، وكذلك في سياق إحداث التوازن المطلوب بين الشرط المادي والشرط المعنوي للإقلاع؛ وذلك من خلال العمل على تهذيب الذات الفاعلة وتزكيتها، ليتسنى في نهاية المطاف إعداد الإطار البشري الكفيل بتنفيذ البرامج الطموحة بشكل يجسد الحكامة الرشيدة في مراحل البناء التنموي الذي يخضع بدورة لرؤية علمية عملية شمولية.

أهمية البحث:

يحاول البحث النظر في علاقة الدين بالتنمية من منظور علمي يرصد أسباب النهوض الحضاري بوصف الدين حمالا للقيم الايجابية وعاملا حاسما من عوامل التغيير، مصحوبا بقراءة نقدية لموقع هذه القيم من العمليات التنموية واستراتيجيتها المتبعة، وقد تم التوسل في ذلك بالمنهج التحليلي لإثبات الترابط بين الجوانب الطقوسية للدين ذات البعد الروحي والجوانب التنموية الميدانية في بعدها المادي.

كما تكمن أهمية البحث من خلال إشكاليته التي يطرحها وفق الصياغة التالية:

هل للقيم الدينية دور في تحقيق التنمية الشاملة؟

وقد حاول البحث الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال المحورين التاليين:

- المحور الأول: القيم الدينية وطبيعة علاقتها بالتنمية.
- المحور الثاني: منظومة القيم الدينية كأفق إنساني للتنمية الشاملة.

المحور الأول: القيم الدينية وطبيعة علاقتها بالتنمية

يمثل الدين عنصرا مهما من عناصر العمق الاجتماعي، وهو حسب دوركهايم مدخل أساسي لفهم الحقائق الاجتماعية، حيث تتشكل مختلف أنساق تصورات العالم وتتحدد أشكال وأنماط انخراط الأفراد والجماعات في هذه الأنساق تبعا لما توفره من إمكانيات لدعم الفعل الاجتماعي وتكريسه حتى يتبلور في سلوكيات يومية تتصل بالوعي والإدراك، وتشكل قنوات لتصريف تفاصيل الحياة الاجتماعية، وهي مقدمة لتفسير مختلف الارتباطات في بعديها الرمزي والموضوعي، فلا تتم عمليات الفعل التنموي إلا باتحاد الحياتين المادية والروحية؛ لأن إهمال أحدهما يؤدي إلى إبطال مفعول الآخر وإن وجد. لذلك، فإن معطيات الدين الميدانية تندرج تفاصيلها ضمن المجال التنموي الذي يخضع بدوره لمحددات ذات الصلة بالتحولات المجتمعية، وفي قلب هذه التحولات تقع مختلف الأحداث، ومن ثم يتبين أن الحديث عن التنمية كمفهوم لا يقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل بإمكانه أن يخترق مفاصل بقية القطاعات التي لا تقل حيوية عن هذا المجال، وينقب عن العلاقات الناشئة عن التفاعلات الطارئة بينها في اتجاهات مختلفة إلى أن يحقق إشباع حاجات المجتمع إلى التماسك الاجتماعي؛ وذلك على قاعدة رصينة من المعاني الدينية الناظمة للتجمع البشري، ويسهر على التقاء المعنوي المجرد، مع الواقعي المتجسد في وحدة واحدة[1]، واتساق رؤية الفرد والجماعة ويمنح نظرتهما إلى الحياة اتساقا ويعطيهما إمكانية تشكيل تصور للعالم الذي يحيط بهما بناء على قواعد سلوكية ومدونات أخلاقية تعزز القوانين الاجتماعية القائمة، وترمي في الوقت ذاته إلى تحديد وتقويم سلوك الفرد داخل الهيئة الاجتماعية التي ينتسب إليها، وتنزع به كإنسان نحو الكمال الذاتي لإقامة الاجتماع البشري على أساس الفضيلة والخير والعدالة[2]، ليتمكن من إنجاز مهمته الحضارية ضمن أطر متنوعة تتصل بالبنى المادية والرمزية بمجتمع يظل باحثاً عن استقراره واستمراره بتطبيق قواعد الدين، حيث تبرز قوة العقيدة والإيمان بما تبلوره من القيم التي تتدخل بقوة في توجيه أفعال الأفراد بوصفها إطارا مرجعيا لهم، يحدد الحلال والحرام، الشرعي وغير الشرعي، والمقبول أو المرفوض اجتماعيا من كل أشكال الفعل والتفكير، فقبل الإقدام على أي فعل يرجع الأفراد إلى القيم التي نشأوا وآمنوا بها ليقيسوا بها الأفعال التي سيقبلون عليهما. وهي بذلك تحقق الرضا في حالة الالتزام بها، الرضا تجاه الذات والشعور برضا الجماعة، والشعور برضا الله، وهذا ما يحقق الاستقرار النفسي والاجتماعي، ولا يلاحظ إلا في حالة فقدان هذه القيم وفقدان المعايير.[3] وعلى هذا تكون التنمية ناجعة بما تعتمد عليه من أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي، بوصفه اقتصادا قيميا وأخلاقيا يحتل فيه الإنسان

---

1. جمعة الطلبي، **دور الدين في تعزيز السلم والتماسك المجتمعي منذ أقدم العصور.**

http//:www.researchgate.net

منشور بتاريخ أبريل 2018م. ص: 1

اطلع عليه بتاريخ: 17 غشت 2024م. 17.37

2. نفسه. ص ص: 5-6

3. قاسيمي ناصر، لحبيب الربيع. **الدين في المجتمعات المعاصرة**. المركز الديمقراطي العربي. برلين - ألمانيا، الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر 2021م.ص: 22

كغاية ووسيلة في نفس الوقت المكان الأساس فيه، وتقوم فيه الأعمال التنموية على أساس فكري كامل وواضح، وله تطبيقاته الفالحة والمعجزة، والذي تحقق به غاية الوجود الإنساني كنظام حياة يستند إلى نظرية خاصة مرتبطة باقتصاد واقعي بمنهجه، متقدم بأدائه، أخلاقي بقيمه، متحضر بنتائجه والتوجه الإنمائي لهذا النظام الذي يتميز بأصالته في البناء الفكري، والتصاقه بواقعه العملي الصحيح[4]. ولذلك، فإن الدين بهذا المعنى دين حياة يملك قدرة كبيرة على لعب أدوار إيجابية في مجال تنظيم المجتمعات وفسح المجال للحريات العامة ومواكبة التحولات الاجتماعية وتفعيل مساهمات الأفراد والجماعات في عمليات البناء المجتمعي، حيث يصير الدين بوظائف حياتية إضافة إلى وظائف أخروية تنتظم من خلاله مظاهر الحياة وأعمال العقل وتصطف مع القيم والمعتقدات جنبا إلى جنب خدمة لسعادة جموع المؤمنين في الدارين.

وعلى عكس ما اعتقده بعض من درس الدين من وجهة نظر علم الاجتماع، مثل دوركهايم وكذلك كارل ماركس وفريديريك إنجلز ومن سار على خطاهم، من كون الدين سيضمحل إلى أن يحل العلم محله تجسيدا لفكرة إزاحة المقدس الديني وإضعافه بوصفه مرجعية أساسية من مرجعيات التفكير، فإنه لم تنجح محاولات الفصل بين المؤسسة الدينية وبين ما يجري من تحولات اجتماعية وإقصائها بالكامل. ومع تفوق الغرب في الأخذ بالأسباب المادية للتطور، انطلاقا من المبادئ المؤسسة لكل من العلمنة والتحديث، ذانك اللذان عول عليهما لقيادة الثورة الثقافية/العلمية، وما ستسفر عنها تطبيقاتها التقنية المؤدية إلى تحديث كل القطاعات، إلا أن التخلص من أنساق القيم المستمدة من الدين، والتي نظمت الحياة الاجتماعية على مدى قرون يعد أمرا صعبا، إن لم نقل مهمة مستحيلة[5]. وعلى ذلك، فإن الدين مصدر رئيس لجميع التصورات التي يعمل الإنسان على تطويرها حول الذات والآخر وحول الكون ومختلف أنشطة الحياة، كما أنه يعد محتوى لأهم القيم والمبادئ السامية والطموحات العامة، ومصدرا لنسق الأخلاق في المجتمع الذي تتحدد في ضوئه أنماط السلوك الاجتماعي المقبول وتلك غير المقبولة، ومن ثم كان من بين العوامل المؤثرة حينما بدأ الإنسان في بناء حضارته وثقافته. وعلى هذا الأساس، كان دوره حاسما في البناء الاجتماعي.[6] فقد علمنا التاريخ أن جميع الأنظمة التي عرفتها البشرية، لابد وأن تتأثر بصورة أو بأخرى، بالقيم تلك التي تعد متغيرا داخليا في آلية النظام، بل تعد محركا أساسيا لفعالياته استنادا إلى قدرات الإنسان الأخلاقي واقعيا، وليس على ممكنات الرجل الاقتصادي كما في النظرية الرأسمالية أو الترس الاجتماعي كما في الاقتصاد الاشتراكي. وعليه يقوم الاقتصاد الإسلامي في كليته على ركيزة أخلاقية واضحة تهدف إلى الاهتمام الكبير «بالناس»[7] لتحقيق تمام الكفاية لكل فرد منهم، وهي غاية تستلزم أن يجمع النظام الاجتماعي في تناغم طبيعي، وتوازن واقعي دقيق بين الروح والمادة، بين الشعائر والشرائع، بين الفرد والجماعة، بين الآخرة والأولى، محققا التناسق الفاعل بين هذه العناصر في تكامل لا في

4. عبد الحميد الغزالي. **حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع –المنصورة. الطبعة الأولى: 1409ه-1989م، ص: 96

5. مصطفى عمر التير. رولف فيغرسهاوس. **دور الدين في المجتمع**، مرجع سابق، ص ص: 69-70

6. المرجع نفسه، ص: 124

7. عبد الحميد الغزالي. **حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، ص ص: 9-10

تنافر، في عدالة واعتدال، محددا أدوار العمل وواضعا الضوابط الحاكمة للأداء، لمنع كل الممارسات الخاطئة خلقا، والمعوقة فعلا لمسيرة الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد، في حدود المعقول والممكن[8]، على أن يتصدى لمختلف الاختلالات محتملة الحدوث نظام ذاتي يقوم على اليقظة وفق آليات يؤطرها النظام الديني ويقف على توجيهها وتقييم الأداءات بناء على مرجعية قيمية ثابتة تسهم في رفع منسوب العمل الجاد، من خلال إدراك المرامي الإسلامية على نحو أفضل من خلال توسيع اختياراتهم وزيادة الأدوات المتاحة لتحقيق الغايات ضمن إطار عام يشمل مقاصد الشريعة الإسلامية، عبر تحفيز الأفراد، ومباشرة الإصلاح المؤسسي[9]، لقيادة عمليات التغيير الشاملة والهادفة، التي تتحرك وتدار بآليات منضبطة منبثقة من وعي الأفراد الذين يكونون المجتمع بضرورتها، متفاعلين مع متطلبات التنمية التي تدفع في اتجاه الخروج بهذا المجتمع من دوائر التخلف والفقر إلى الرفاه المادي والتوازن الاجتماعي، والاستقرار النفسي، لضمان بقاء الأمة واستقلالها ورقيها في سلم الحضارة، تدرك هذه الضرورة، إما بالمصلحة المادية أو المنطق المادي، أو بقاعدة عقائدية موجودة مسبقا[10]، ويكون ذلك بعدم ترك الأسباب والتدبير، والتخطيط، واستعمال الآلة، والأيدي والعقول والأكتاف، في زيادة الإنتاج، فندبر، ونحسن التدبير، ونقدر ونحسن التقدير، ونخطط بعلم وإتقان، وننفذ بقدرة وبإحسان، ونلجأ في كل ذلك إلى ما تتيحه وسائل العلم الحديث من مهارات أخصبت حياتنا، في مجالات عدة كعلم الاقتصاد ومجال التكنولوجيا، الشيء الذي يدفع بنا إلى أن نتطلع إلى مزيد من معطيات العلم التجريبي، ولكن يجب أن تكون عندنا المقدرة العلمية والفكرية، على تخطي معطيات العلم التجريبي الحديث، من إنتاجات هذا العلم، ومن فلسفة هذا العلم، إلى ما هو وراءها من الغايات؛ أي يجب أن نستعمل جميع معطيات العلم التجريبي لنجعل الدنيا خير وسيلة إلى الآخرة كما قال المعصوم صلى الله عليه وسلم: «الدنيا مطية الأخرى» ونحن على التحقيق لا نستطيع أن نتخطى المادة إلى ما وراء المادة، إلا إذا علمنا هذا العلم الذي هو سبب الرزق[11]، ومن هنا تتمظهر شمولية التصور الديني الذي يربط بين الكون والإنسان وبينهما وبين أسباب الوجود بشكل عام، ولا يقتصر على منظور تجزيئي قاصر، وإنما جعل سعي الإنسان في الدنيا لأجل تحقيق الجانب الرسالي وإثبات وظيفة الاستخلاف، والتنمية على هذا الأساس تنمية روحية أخلاقية تعبدية تهدف إلى تنمية الإنسان وتكوينه كنواة الأساس لمجتمع يركز على الرقي الحضاري والمادي من منطلقات إيمانية تترجمها عمليات الاستخلاف والعمارة والبناء، وتكثيف عمليات الإنتاج والاستثمار لكن بكفاية فيهما وعدالة في التوزيع، حيث لا ينبغي أن تقتصر على توفير الجانب المادي بتلبية حاجات الإنسان والمجتمع، بل تهتم بتحسين الظروف الاجتماعية والإنسانية حتى في جوانبها الروحية بغية الوصول إلى إشباع الحاجات وتلبية المتطلبات اللازمة لإقامة مجتمع

---

8. المرجع نفسه، ص: 17

9. محمد نجاة الله صديقي. **تدريس علم الاقتصاد الإسلامي اقتصاديات التنمية**، ترجمة محمود مهدي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الطبعة الأولى: 1441ه -2010م. ص: 6

10. محمد فرحي. **سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات**، مجلة الباحث، عدد2003/02.ص: 17

11. محمود محمد طه. **الدين والتنمية الاجتماعية**، دار الطابع العربي- الخرطوم، الطبعة الأولى - ذو الحجة 1394ه-ديسمبر1974م، ص ص: 17-16

إنساني وفق منهج الشريعة الإسلامية[12]، وتخضع داخله الاستراتيجيات التنموية للأفق الاجتماعي والقيمي، وتستهدف في الوقت نفسه توجيه سلوك الفرد والجماعة نحو توطين التنمية في كل الجهود المبذولة وجعلها عصب المنظومتين الاقتصادية والروحية إلى أن تصير القيم الدينية على إثر ذلك محورًا لكل العمليات التدبيرية التي تطبع واقع الإنسان وحياته المجتمعية في متعلقاتها المتصلة بالعادات والعبادات.

إن التنمية ليست مجرد الغاية، إنها عملية الوصول إليها[13]، وصول الإنسان بالإنسان اعتمادا على منظور الإسلام للتنمية، والذي ركز على الإنسان كمحور للعملية التنموية؛ لأنه الكائن الوحيد القادر على الإصلاح والتغيير والبناء وكذلك التطوير؛ وذلك بسبب الميزات التي خصه الله سبحانه وتعالى بها دون غيره من المخلوقات الأخرى من ضمنها العقل والتفكير، حيث إن الدين الإسلامي حارب المفاهيم السلبية التي تقف حائلا دون وقوع التنمية في المجتمع كالكسل، والاتكالية، وعدم السعي والأخذ بالأسباب بالإضافة إلى التخلف والجهل وكذلك الفقر[14]. ففي ظل الإسلام يظل الإنسان قوة حيوية ونشاطا متوقدا، وهو سر التقدم. يقول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى. وأن سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأوفى.﴾. (سورة النجم: الآيات: 39-40-41). وضمان الرزق لا يعني القعود عن طلبه والتواكل، وإنما هو وعد من الله للإنسان أنه إذا تحرك يتحقق المطلوب، وهذا التحرك لطلب الرزق جعل عبادة وتكليفا شرعيا في الرؤية الإسلامية على عكس ما ترسخ في ذهن كثير من الناس، أن العبادة شيء يتصل بالحياة الآخرة، بينما العمل للحياة الدنيا فحسب، ويؤسسون على زعمهم نتيجة واهية هي ألا صلة بين الاثنين. وهذا ما يخالف تعاليم الإسلام أشد المخالفة؛ إذ يقول الله تعالى: ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويوتوا الزكاة وذلك دين القيمة﴾. (سورة البينة.الآية: 5). فما شرعت العبادات إلا لتخدم العمل وكيف يبدر الإخلاص الحقيقي في غير العمل؟[15]

وقد اعتبر الإسلام كل نشاط مادي أو دنيوي يباشره الإنسان عملا صالحا، طالما كان مشروعا، وكان يتجه به إلى الله تعالى. ولما كان عمله هذا عبادة، وكانت العبادة تجسيدا عمليا لما وقر في القلب، فإن أعمال العباد هذه، إنما تصب في خانة العمل الصالح؛ لأن الإيمان في الإسلام ليس اعتقادا مجردا، لكنه محدد ومرتبط بفعل الجوارح، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد فمن كان يرجو

12. السعيد دراجي. **التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل ر هانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 21/20 نوفمبر 2012.الذي نظم من طرف جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة.، ص: 7

13. ج. تيمونز روبيرتس. من الحداثة إلى العولمة. رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي. الجزء الثاني. ترجمة: سمر الشيشكلي. مراجعة: أ. محمود ماجد عمر. سلسلة عالم المعرفة. العدد: 310.ديسمبر 2004.ص: 230

14. د. مولاي المصطفى البرجاوي. ركائز التنمية في الإسلام. طريق الإسلام.

Ar.islamway.net

منشور بتارخ: 06-01-2022م

اطلع عليه بتاريخ: 25 ديسمبر 2023م.17: 14

15. أحمد ماهر البقري. العمل في الإسلام. مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع. إسكندرية: 1406ه-1986م.ص: 46

لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا﴾. (سورة الكهف الآية: 110). لذلك، فإن الشمولية في التنمية الإسلامية تقتضي تحقيق الاحتياجات البشرية كافة من مأكل، وملبس، ومسكن، ونقل، وتعليم، وتطبيب، وترفيه، وحق العمل، وحرية التعبير، وممارسة الشعائر الدينية وغيرها[16]، فلا معنى لحرية التعبير دون التمكين من الحصول على أساسيات العيش، كما أنه لا معنى لضمان لقمة العيش دون حرية التفكير وسلامة أجواء التعبير وضمان الاختلاف. تلك الأجواء التي تيسرها وتمهد لها أمارات العدل وتحرسها قيمه الربانية، حيث يقوم الناس بالقسط، وتقوم معه حياتهم على ثماره العاجلة والآجلة. وتعيد الاعتبار للجانب البشري في كل البرامج التي تستهدف تغيير أوضاعهم، وتنطلق من ضرورة تنمية قدراتهم على الإسهام في صنع القرارات التي تهم واقعهم ومستقبلهم، وتحديد نمط انخراطهم وطبيعة العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين كافة الأطراف، ولا يكون ذلك إلا بتعزيز فرص المشاركة؛ لأن التنمية عملية مجتمعية جماعية، لا يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد أو جهة أو الدولة بمفردهم، ولكن تتم بمشاركة وتعاضد الجميع أفرادا ومنظمات وجمعيات بالإضافة إلى الدولة، حيث تتلاقى آراء الناس جميعا بطريقة صحيحة ومعقولة حتى تصل إلى تجسيد التنمية في واقعهم العملي وتحقيق أهدافها واتجاهاتها وأولوياتها، ثم بعد ذلك الاستفادة من عوائدها بعدالة مطلقة لجميع أعضاء المجتمع.[17] في إطار القيم الدينية التي تكفل سعادتهم وتؤهلهم لاستيعاب فكرة أن العمل غاية إنسانية، وواجب اجتماعي في الحياة، وهو في الوقت نفسه من القيم الدينية التي ترقى إلى مستوى العبادة؛ لأنه يحقق الحكمة من خلق الإنسان ووجوده في هذه الحياة. وأن الدنيا جعلت مزرعة للآخرة. وأنه خلق لعمارة الأرض. ومنحه الله الحواس والمواهب ليستخدمها في ذلك، فإن لم يفعل فقد عطل حكمة الله في خلقه، وعصى أمره[18]؛ إذ يقول الله تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون.﴾. (سورة التوبة الآية: 105). وبهذا يكون العمل هو القيمة الحاكمة في عملية توزيع الموارد الاقتصادية بشكل متوازن موضوعي معقول يبنى عليه السلم الاجتماعي وتتأسس عليه بقية القيم منها الاقتصادية والثقافية والعمرانية، هذه الأخيرة التي ترتبط بشكل قوي بالوظيفة الاقتصادية التي كلف الله بها الإنسان على الأرض، فلا يتحقق له الإعمار إلا بقدر ما هيأ له من طاقات مبدعة تجمع بين معاني الدين والدنيا، وتوطد العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد وتجعل التركيب بين هذين العنصرين مثمرا في أقصى درجاته الإيجابية منضبطا للقواعد التطبيقية العملية، حيث يلعب الجانب الروحي دورا محوريا في صياغة المظاهر المادية للعمليات الإنتاجية وأنماط السلوك الإنساني ذات البعد الدنيوي. وعلى هذا المستوى، تلتقي التهيئة النفسية للمواطن، حيث الفعالية والاستعداد لتحمل أعباء العمل، وأداء فروضه والاستجابة لمتطلبات النجاح بروح عقدية عالية تؤمن بالإنتاجية والممارسة التي تمكن من تحقيق مشاريع التنمية والنهوض بالاقتصاد في إطار الانفتاح على المهارات التقنية التي توصل إليها الآخر دون التضحية بالقيم الدينية والحضارية والثقافية للمجتمع.

---

16. نفسه.ص: 72

17. سعد طه علام. **التنمية...والمجتمع.** مكتبة مدبولي. الطبعة الأولى عام 2006م.ص: 27

18. محمد كامل حته. **القيم الدينية والمجتمع**. سلسلة اقرأ. عدد ممتاز 386.دار المعارف--يوليو 1983. ص ص: 62-63

إن إعداد الإنسان وتأهيله على قاعدة القيم الدينية يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص، ومن ثم تتوفر سبل العمل للأفراد، وتضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتقل معدلات البطالة، ويتم سد الخلل بين التخلف والتقدم عن طريق بناء الفكر المتوازن والصحيح بين أفراد المجتمع بما يحفز على الإبداع والابتكار والتعاون من أجل النجاح، ولا يتم ذلك إلا عبر حوامل القيم الدينية ونواظمها التي ينبغي أن تترجم إلى سلوكيات فردية وجماعية تخدم الحاجات التنموية وتستجيب للطموحات الخاصة بالأفراد والمجتمع، وتستحثهم على الإيمان بالعمل والتفاني في إنجازه على الوجه الأمثل، وتحقيق حد الكفاية الذي الاعتصام بالحدود الدنيا التي تكفل العيش والبقاء وتستقيم بها الحياة دون إسراف ولا تبذير ولا مخيلة. لذا، فإن إعادة بعث القيم أمر مهم تتطلبه كل عملية تنمية وتطوير من أجل ترشيد وتوجيه اهتمامات وسلوك الأفراد والجماعات نحو غايات وأهداف البناء، وقد أثبتت التجارب الوضعانية عبر تاريخها الممتد طولا وعرضا قصورها عن حمل المعاني السامية للتنمية والتنمية المستدامة، وحصرها في الرفاه المادي فقط، بينما نجد في التعاليم الإسلامية نظاما اجتماعيا متكاملا بين شؤون الدين وأمور الدنيا، بين العلم والعقيدة، ويوازن بين الفرد والجماعة بما يحمله من القيم الجامعة والشاملة لحق الفرد والجماعة، مثالا حيا تتناغم فيه الحياة التطبيقية والأخلاق المثالية الرفيعة، حيث تترابطان داخله ولا تقبلان الانفصال أبدا[19]، تلك القيم التي هي من المرتكزات الرئيسة التي تقوم عليها الحياة البشرية، وهي شاملة لكل مجالاتها مادية كانت أو معنوية. لذلك، فإن قدرتها على توجيه الطموحات التنموية للمجتمع تصل إلى حد تعزيز الاستقلالية في التفكير وتكريس عقلية الإبداع والإنتاج والقطع مع منطق الريع والنزعات الاستهلاكية وثقافة التلقي دون الحد الأدنى من الاختيار والنقد. وكذلك تصل إلى أن يتوسع أفق التنمية في ظل هذه القيم ليمتد ليس إلى مجرد الاعتقاد أنه يشمل الجوانب الأخلاقية والروحية لحياة الإنسان، بل يتعداه إلى التأكيد أن صون الحياة واحترام النفس والحرية هي أهم النتائج التي هيأت المجال للتنمية لكي تثبت فاعليتها، وفي الوقت نفسه يتم التركيز على ضرورة إجراء الإصلاحات المؤسسية-السياسية والاجتماعية معا- كعامل يشكل جزءا أساسيا من حقيقة عملية التنمية، حيث تحظى المساواة الاجتماعية بقدر كبير من التركيز كي لا تعصف الفوارق الطبقية بالمجتمع وتمزقه بالتالي النزاعات، ولكي يتمكن من توجيه كل طاقاته نحو التنمية لضمان استدامتها فترة طويلة[20]، امتثالا لمتطلبات التنمية بوصفها ذات بعد حضاري، يستوجب تفعيل الوجود التاريخي للأمة، وإعادة ربط ما انقطع، لتأمين التواصل بين الأجيال المتعاقبة ارتكازا على نظرة الإسلام إلى الكون والحياة والإنسان واعتبارا لما يحققه الولاء لله تعالى الذي يجعل للعملية التنموية أهدافا تستوعب مسيرة الإنسانية برمتها، فيكون ممونا رئيسا لها، يقدم لها المدد المعنوي والروحي الضروري كوقود مسيرة الأمة، ويضعها في الوقت نفسه على سكة الدينامية الإيجابية المستمرة، حيث لا تعرف الجمود أو التحجر، أو التقهقر إلى الوراء مادامت قائمة على نحو فاعل وحيوي نشيط، كما يضمن الولاء لله تعالى الاستمرار والتواجد بنفس الايقاع في استقلالية تامة عن كل المؤثرات التي تعوق أي عمل

19. عتيقة حرايرية. **منظومة القيم ودورها في إرساء دعائم التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**. مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد التاسع. مارس 2019. ص ص: 25-26

20. محمد نجاة الله صديقي. **تدريس علم الاقتصاد الإسلامي اقتصاديات التنمية**، مرجع سابق، ص: 5

تنموي؛ لأنه يقضي على الحواجز الداخلية والخارجية أو ما يمكن أن يطلق عليه أشكال التبعية التي تفرضها الظروف الجيوسياسية الدولية، وتخلق شروطا تطوق الإرادة الحرة في تحقيق الإقلاع التنموي الحقيقي خدمة للمصالح العليا للأمة، انطلاقا من كون هذه التبعيات، رأسمالية كانت أم اشتراكية، لا تخرج عن كونها آلهة يخضع لها الإنسان في مسيره، وهذا بدوره ينافي الوحدانية[21] ويبعد عن روح التوكل على الله ويحاصر إرادة الأمة في استمداد العون منه عز وجل لإتقان الأعمال المنجزة بالقوة اللازمة والأمانة المفروضة والصبر المصاحب للمشقة والمثابرة الموصلة إلى كل الغايات السامية والضامنة لحسن الصلة بالله الخالق الرازق والمؤدية إلى العناية بشروط الرقي عن طريق الالتزام بالضوابط الشرعية المقررة في هذا الباب.

21. إبراهيم العسل. **التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ا لطبعة الأولى: 1416هـ-1996م، ص: 70

المحور الثاني: منظومة القيم الدينية كأفق إنساني للتنمية الشاملة

عرفت محاولات تحقيق التنمية خصوصا في الدول النامية مواجهات عراقيل عديدة، يعزى غالبيتها إلى نتائج العولمة «Mondialisation» التي تمظهرت في تحكم الدول المتقدمة في مصائر دول العالم الثالث، وحتى تلك التي يطلق عليها الدول النامية من خلال الشركات متعددة الجنسيات والنظام الاقتصادي الجديد والمؤسسات المالية الدولية هذه الأخيرة التي توجه ميزان الأداءات لبعض الدول بإدارة غير مباشرة لأنظمتها النقدية ومنح تمويلات ملغومة لتدارك عجزها الحاصل وبالتالي تمهيد الطريق للسيطرة على مقدرات هذه الدول وفرض سياسات وبرامج التقشف مما أدى إلى انهيار منظومات القيم، حيث انسحبت هذه الدول من القطاعات المنتجة لصالح ذوي النفوذ الرأسمالي. وتراجعت عن القيام بدورها التاريخي في النهوض بأوضاع القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، ومن ثم انسلاخها التام عن الأدوار الكبرى التي تتصل ببناء الإنسان، حيث وصلت سيرورات الاختلاف والتعددية والتهجين على مستوى العالم إلى كثير من الشدة والسرعة فصار الجميع قريبا جدا من صدمة النسبية في الوقت الذي عاشت البشرية سابقا حقائق واضحة ذاتيا في سياقاتها الثقافية المعنية قادرة على أن تعلن عن نفسها ودونما معارضة يجري تصديقها، فيما نجد الآن تجاهلا عدوانيا ورفضا. الشيء الذي جعله ضروريا للانسحاب من المنافسة مع متطلبات الإطلاقيات ومتطلبات الحقائق الأخرى، وقد شكل هذا كله مؤشرا على تحديث ما وقع على مستوى العالم بشكل انتقائي غير مدروس لم تقلل آثاره صراحة من أهمية الدين بقدر ما جعل له مقاما جديدا عبر زحزحات أنتجتها التحولات القيمية القادمة من عمق الأحداث[22]. لذا، ففي خضم التحولات الجذرية المتسارعة التي أدت إلى تغير أوجه النشاط البشري في كل المجالات وفي جميع القطاعات حتى صار هذا العصر جديدا متعدد الأنظمة ومختلف الموارد الفكرية، تغير معه مشهد العالم وخريطة الواقع مما استوجب معه تغير أنماط الفكر وطرائق الفهم، وهذا ما سعى إليه الدين عبر تمكين العقل من قراءة المعطيات والتعاطي مع الأحداث بلغة تستوعب المتغيرات، وفي هذا تكمن حاجة الإنسان إلى الدين بما يحققه من أمان روحي للارتقاء بإنسانيته بصورة أفضل أمام التحديات المتجددة؛ [23] لأن المؤمن الذي يستخدم عقله لتسيير أمور حياته، ويتوصل إلى إيمان بعد شك وتفكير مضن، يميل بشكل تلقائي إلى الاعتراف بعقول غيره من الناس، وبقدرة كافة العقول على التفكير والتدبير[24]، في موقف أخلاقي يحترم العلم ويدعو إلى عقلنة الأعمال وإدارة شؤون الناس، وبالتالي المحافظة على وحدة تجمعهم وضمان

22. مصطفى عمر التير.رولف فيغرسهاوس. **دور الدين في المجتمع**. دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى: 1432ه-2011م، ص: 177

23. أحمد أبو زايد.منقده العلان. **الدين في حياة الإنسان المعاصر**. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد(33) العدد (1)2011.ص: 163

24. محمد ربيع.**الدين والمجتمع**،

https//:www.researchgate.net/publication350383926/

منشور في: مارس 2021م

اطلع عليه بيوم: 3مارس 2024م. 18: 49

لحمة المجتمع، والدفع بقدرات أبنائه نحو مزيد من الالتزام بالسنن الكونية التي يتعين السير على قوانينها لتحقيق التقدم.

على أن العمل التنموي الذي لا تصاحبه جهود إصلاحية في مجال التنمية البشرية، لا يمكن أن يسائل واقع إنتاج الثروة وتعقب مسارات توزيعها، كما لا يمكن أن يقف على سبل تحقيق النجاعة اللازمة لكل المخططات والبرامج ذات الأفق التنموي إلا باستحضار العنصر البشري والنهوض بأوضاعه وتقييم حاجياته تقييما موضوعيا والاستجابة لها استجابة فورية بشكل يقطع مع الأساليب التقليدية التي كانت سببا في تردي الأوضاع الاجتماعية؛ ففي المغرب مثلا تأكدت محدودية الرؤى التنموية القائمة وشهدت فضاءات العمل التنموي تدفقا سلبيا لبؤر الانتكاس ومواطن الخلل أو ما يمكن تسميته ب: «انفجار عناصر التثاؤب التنموي المندحر»[25] وهو من مؤشرات الترنح الفاقد لعناصر الثبات أو التطور الإيجابي الذي يمكنه الإحاطة بأعراض الوهن التنموي ومعالجة أسبابه.

وقد سارعت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والأحداث السياسية التي طبعت العالم في الدفع بالإرادة الرسمية لبعض دول العالم الثالث ومن ضمنها المملكة المغربية في الانخراط في جهود دعم المسار التنموي الذي بإمكانه إعادة التوازن للحالة الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن سنوات متتالية من سياسات غير موفقة لحكومات هذه الدول، حيث أدت إلى تزايد نسب الهشاشة الاجتماعية وتفاقم الأوضاع المعيشية للطبقات المسحوقة، وتزايد أحزمة الفقر بشكل مخيف، مع ظهور الفوارق المجالية واتساع الهوة بين المجالين الحضري والقروي، حيث تضاعفت الفوارق بين ساكنة العالم الحضري وساكنة العالم القروي، مما يضعف التماسك الاجتماعي، ويهدد السلم المجتمعي وينذر باحتقان وشيك.

ففي المغرب مثلا كان من الضروري البحث عن سبل تجاوز هذه التأثيرات التي طالت تداعياتها البنى الاقتصادية والاجتماعية، وخلقت شروطا جديدة للإقلاع التنموي، للاستعاضة بمفهوم أوسع يشمل مجال الإنسانية الأكثر قابلية للتأثير والتأثر بالتحولات السوسيو-سياسية، ولذلك سعت الدولة إلى إعادة النظر في رؤيتها الخاصة بالتنمية، حيث يتعين الانتقال بالمواطن إلى أفضل أحوال الرقي البشري في تناغم تام مع شروط تحقيق التكامل بين مختلف أوجه التنمية، إن بيئيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا في إطارها الشمولي، وقد كانت مناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية العاشرة للبرلمان المغربي يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 ميلادية، نقطة انطلاق نحو هذا المبتغى، حيث خاطب الملك محمد السادس نواب الأمة قائلا: «إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف

25. محمد البكوري. **«مساهمات حول النموذج التنموي»-المساهمة الثانية- التنمية بالمغرب «ترنحات» نموذج «ما قبل دولة الحكامة» الجزء الأول: «الترنح الاجتماعي»-الصحة-التعليم-الشغل-السكن-الفقر**، الطبعة 2020، ص: 5

المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد.»[26] ويستشف من هذا الخطاب أن الدولة ماضية في تجاوز المعيقات التي عرقلت التطور التنموي بالمغرب، والتأسيس لمسار إصلاحي يقطع مع نقط الضعف التي اعترت التجارب السابقة والبرامج التي صيغت في إطار هيكلة المجالات المختلفة، ولقد أشار هذا الخطاب كذلك إلى البعد التشاركي الذي يتعين أن يكون من المرتكزات الأساسية الذي يقوم عليه أي مجهود فكري يروم بناء رؤية تنموية جديدة، لاسيما أنه شدد على أهمية هذا البعد وحضوره في كل المحطات الرئيسة الحاسمة في تاريخ المبادرات الوطنية، يقول الملك محمد السادس: «وسيرا على المقاربة التشاركية، التي نعتمدها في القضايا الكبرى، كمراجعة الدستور، والجهوية الموسعة، فإننا ندعو إلى إشراك كل الكفاءات الوطنية، والفعاليات الجادة، وجميع القوى الحية للأمة. كما ندعو للتحلي بالموضوعية، وتسمية الأمور بمسمياتها، دون مجاملة أو تنميق، واعتماد حلول مبتكرة وشجاعة، حتى وإن اقتضى الأمر الخروج عن الطرق المعتادة أو إحداث زلزال سياسي.»[27] وهاهنا تصريح بأن المسار التنموي بالمغرب قد عرف مشكلات كثيرة لم يستطع على إثرها تخليص مختلف المجالات ذات الحاجة إلى النهوض التنموي من سباتها المزمن، فرغم كل الإمكانات التي رصدت، ورغم كل المقومات والمؤهلات التي يزخر بها، لا يزال يحتل المراتب الأخيرة في سلم التقارير الدولية للتنمية البشرية سنة بعد سنة. والأوضاع السوسيو-اقتصادية مازالت تؤول بشكل متنام ومتزايد نحو التردي والتخلف، وتؤدي إلى الاحتقان ومزيد من التوترات الاجتماعية[28]. ومرد ذلك إلى أن التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية وجعلها هدفا أساسيا في حد ذاتها يؤدي إلى السعي إلى العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية لمجرد زيادة معدلات النمو، غير أن تحقيق التنمية حسب مفهومها الجديد صار يستند إلى مضمون بشري، غير أن هذا المضمون ظل مفتقدا في المحاولات التي أقدمت عليها الدولة لارتكانها إلى نماذج اقتصادية مجردة فتحت الباب أمام فئة ضيقة من الناس وعينة قليلة من الشرائح الاجتماعية لتحقيق مزيد من الترقي في السلم الاجتماعي ومراكمة أرباح إضافية من خلال مشاريع استهدفت القطاع الخاص، وغلب عليها الطابع الفئوي، حيث لم تكن معظم البرامج تستهدف القواعد الواسعة من المجتمع، بل لم تكن تستهدف القطاعات الأكثر ارتباطا بالمجالات التي تعرف عوزا تنمويا وخصاصا بينا على مستوى الحاجيات؛ ذلك أنها لم تستجب لمتطلبات النهوض الاجتماعي والثقافي أولا فضلا عن ابتعادها على الإجابة عن الأسئلة الحقيقية التي تجعل من الإجراءات المتبعة والخطط المرسومة ذات معنى، وبالتالي الوصول إلى نموذج تنموي قادر على إنتاج الثروة بصيغ تمكن من امتلاك منطق إنساني معقول على مستوى توزيع هذه الثروة، إضافة إلى إنتاج قيم اقتصادية محايثة لمفهوم العدل وآثاره الحالة والمستقبلية.

---

26. مقتطف من خطاب الملك محمد السادس الذي وجهه إلى نواب الأمة في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية 2017-2018 من الولاية التشريعية العاشرة. مأخوذ من موقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

www.mcrp.gov.ma

اطلع عليه بتاريخ: 11يناير 2024م.

27. المرجع نفسه.

28. محمد المستاري. **تحديات مسار الإصلاح التنموي في المغرب**، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل-المركز الديموقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الرابع، ديسمبر كانون الأول2018م، ص: 259

ولقد أصبح الحديث اليوم عن التنمية البشرية المستدامة ومقاييسها، وكذلك الاستثمار في المورد البشري هو غاية المجتمعات التواقة إلى الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة[29]، لذلك فالركون إلى نموذج تنموي خلاق، لابد أن يتم على أرضية تعاقدية يحمل مهمات مختلفة، ورؤى إضافية ومخططات استراتيجية مبتكرة خاضعة لهندسة تتناسب مع الجيل الجديد من الحاجيات التنموية الملحة متعددة الأبعاد، وتعتمد على آليات الحوار الاجتماعي المنفتح على مخرجات النقاش الوطني العام في ظل إصلاح مؤسسي/ بنيوي عميق يقطع مع مظاهر الريع والزبونية، ويكرس مداخل حقيقية للتنمية وتنطلق في مبدئها على تشخيص واقعي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتقف وقوفا حقيقيا على الأسس المعرفية الصلبة التي تجعل من البحث العلمي ركيزة أساسية في مواجهة الإشكالات التي تحيط بموضوع التنمية، وبوصلة تحدد الاتجاه السليم نحو أفق تنموي واعد، تغذيه مواكبة إعلامية رصينة تلعب دور المراقبة المعنوية[30]، كل هذا مع توفير مناخ سياسي يؤسس لمشهدية سياسية تستوعب الاختلاف وتدفع به نحو التآلف المطلوب والمرغوب الذي يهيئ كافة الشروط الضرورية، وفي مقدمتها إرساء منهجية مناسبة توصل إلى تنمية بشرية سابقة تؤطر كل مراحل البناء التنموي المنشود، تعيد الاعتبار للإنسان أولا، وتقر بحقوقه كاملة غير منقوصة، تمكنه من المشاركة اعتمادا على مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص، وتقوم على تكوينه تكوينا يؤهله لاكتساب المعرفة والإسهام في عمليات الإنتاج بشكل واع وتجعله يتمتع بمستوى معيشي لائق يحفظ كرامته كإنسان في البدء وكمواطن في الختام.

ولأن مجالات الحياة متعددة، فإن الوصول إلى مستويات الكفاية يقتضي وضع أسس التنمية الاقتصادية والتعليمية والصحية والإدارية والسياسية والاجتماعية، بشكل سليم ينطلق من الدوافع الدينية والمنطلقات الإيمانية والقيم الموجهة التي تكفل لها عناصر الاستمرار والنجاح في مواجهة المشكلات والأزمات المحلية والعالمية [31] الناتجة عن أعطاب عمليات التحديث الشاملة التي ساهمت في خلق الفجوات في الميادين الكثيرة بين العالم المتقدم والعالم المتأخر، ومن ثم الحاجة إلى الاستنجاد بالتنمية كمعطى ضخم شامل وأعم؛ لأنه يتضمن المبادئ والأساليب والمنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة من أجل تمكين الإنسان من مزيد السيطرة على البيئة، وتحسين الإنتاج كما وكيفا في أشكاله الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحسين أساليب

---

29. رحالي حجيلة. بوخالفة رفيقة. **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**، ص: 2
https//:www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/06/2016/article-3-N3.pdf
منشور بتاريخ: يونيو 2016م. اطلع عليه بتاريخ: 8 شتنبر 2024م. 18: 47

30. حسين مجدوبي. **المغرب وشروط النموذج التنموي**، جريدة القدس العربي.
https:www.alquds.co.uk
منشور بتاريخ: 10-يوليو-2023م.
اطلع عليه بتاريخ: 15 شتنبر 2024م.19: 01

31. نبيل السمالوطي. **بناء المجتمع الإسلامي ونظمه. دراسة في علم الاجتماع الإسلامي**. دار الشروق - جدة. الطبعة الثالثة: 1418هـ-1998م.ص: 342

الحياة وتيسيرها[32] بناء على الفهم النموذجي لأساسيات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفاذ إلى عمق الحاجيات الإنسانية، وتلبية كل متطلبات سلوك المراحل الخطية لتحقيق النمو، واعتبارها مؤهلة للانطلاق نحو النضج والوصول إلى مستويات رفيعة من الرقي البشري، حيث تحسين المهارات، وتكثيف المعارف، وتقوية القدرات المهنية، وتحسين الأداء المهني والسلوكي للأفراد والجماعات عبر ترسيخ أخلاقيات مجتمع الكفاءة والإنتاجية المؤدية إلى تراكم معتبر يولد الرضا الشعبي، ويشكل أرضية لإقلاع تنموي حقيقي في ظل المحافظة على القيم الروحية التي تجسد الظروف المثلى يتواءم خلالها البعدان المادي والمعنوي كشرط لنجاح ما يلي من العمليات التنموية.

وهي وإن كانت لها أبعادها المختلفة كالمنظومة الاجتماعية وما تخضع له من أساليب ووسائل توظيف، وصياغة المركبات المعيارية داخل المجتمع، وتوجيه وظائفها في خدمة القيم والمعايير المثلى للمجتمع، في تماه تام مع البعد الثقافي الذي يدعم عناصر برامج وأهداف التنمية، وتقويم وتصحيح لجوانب المعوقة فيها بكثير من الاستدراكات وتهيئة التصورات الاستراتيجية لبناء المجتمع، في مراعاة للأبعاد الأخرى المتدخلة في التنمية كالبعد النفسي المرتبط بمستويات الدافعية «Motivation» وتغذية الطموح وكل محركات السلوك، ودعم القدرات الريادية والتنظيمية والإدارية لدى الصفوة والجماهير، كي يحصل إيمان المجتمع بالنموذج التنموي. كل ذلك في إطار تدبير الإمكانات المتاحة ماليا وبشريا وتنظيميا وتكنولوجيا وعلميا تدبيرا يراعي طرائق حشدها وأساليب تعبئتها وتوظيفها لتكون في خدمة المجتمع؛ لأن مشكلات التنمية لا يتوصل إلى حلها بمجرد تطبيقات تقنية محضة أو عن طريق فرضها من أعلى، إنما تتشكل في العمق انطلاقا من تطلعات المجتمع إلى التحرر وتفجير طاقاته وتوجيهها نحو المستقبل بروح المسؤولية وعن طريق ترسيخ ثقافة الإشراك. ومع كل هذه الإمكانات والوظائف والأبعاد يظل الارتباط بالبعد العقائدي أمرا له الأولوية لاتصاله الوثيق بمنطلقات التنمية وقيمها وأهدافها وغاياتها ومراميها ولكونه محددا حاسما في البناء المعياري والقيمي الموجه لسلوك الناس والمحدد لأهدافهم ولكافة عمليات التحديث[33] الشامل في إطار السعي التنموي لتجويد أنماط العيش وأساليب الحياة. ولئن كانت السياسات العمومية والتدابير الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية لا تستغني عن المعايير الموضوعية، وتجعل من الاهتداء بالسنن والحقائق التي تسود الواقع الاقتصادي وتمهر سياقاته الاجتماعية سبيلا إلى تحقيق التقدم المنشود، فهي في نفس الوقت تستهدي بالجانب المعنوي وتستعين بالمعايير الذاتية الأخلاقية، [34] فالسياسات الاقتصادية لا يمكن مطلقا أن تبنى على الجانب الوصفي وحده من علم الاقتصاد، أو حتى من بقية العلوم التي تمتاح منها النظريات المؤطرة للعمليات التنموية، بل لابد أن تعتمد أيضا على قيم وأحكام تستمد من مصدر ما خارج نطاق هذا العلم، فلا يمكن الوصول إلى معايير موضوعية محضة تكون بمثابة المرجع لتفضيل سياسة اقتصادية عن أخرى، بل لابد من تبني قيم سابقة تتم على أساسها المفاضلة

32. المرجع نفسه. ص ص: 318-319

33. المرجع نفسه. ص ص: 319-320

34. محمد فرحي. **سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الاطار العام والمقومات**، مرجع سابق، ص: 19

والترجيح بين منافع السياسات المختلفة ومضارها[35]، على أن عمليات توليدية للتنمية قائمة على إعادة إنتاج أساليب التماسك الاجتماعي لا يمكن أن تحقق ما تصبو إليه من كفايات - ظاهرة كانت أو مستبطنة - إلا إذا تحقق لها الاتصال المتين بمنظومة القيم المتأسسة على أرضية صلبة قوامها المسؤولية المستقاة من مضامين الاستخلاف وما يرتبط بها من مفاهيم الإعمار والتعمير والإصلاح والاستصلاح، والعدل والعدالة، وكذلك الحرية والمساواة التي تغذي سلطان الإرادة، وتشجع على إعمال الفكر والتعبير الصادق عن مستخلصاته المعبرة عن الوعي والداعمة لأفعال الإنسان الصادرة عنه بمقتضى الإيمان الراسخ، والعقيدة السليمة، وبالتالي تعزيز قابلية الانخراط في الأعمال التي تسهم في الرقي بالمجتمع إلى درجات أكثر تقدما، الشيء الذي يحقق الإشباع الروحي المعنوي للإنسان ويعزز لديه الشعور بالانتماء كما يبعد عنه الإحساس بنوازع التغرب ونوازغ التشظي، وبالتالي تبنى لديه قناعة راسخة بالوحدة لمواجهة آثار العولمة والغزو الحضاري الغربي بكل مقوماته وآلياته وترسانته الفكرية والثقافية والمعرفية وحمولاتها القيمية.

والمدخل الرئيس لتحقيق التطور على مستوى التفكير العقلاني والمشاركة الفكرية والاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع في أفق انخراطهم في قضايا التنمية الشاملة[36]، يتلخص في التربية على القيم كواحدة من أهم وظائف المنظومة التربوية ورافعة أساسية للاضطلاع الأمثل بمختلف هذه الوظائف؛ لأن بواسطتها يتحقق الارتقاء بجودتها على المستويات التنظيمية والمؤسساتية والبشرية والتربوية والمادية، كما أن آثارها لا تقتصر على ميادين التكوين والتأهيل والبحث فقط، بل تمتد إلى عمق التنمية البشرية والبيئية، وتشكل أحد المسارات القوية والوازنة في الرفع من مؤشرات النمو الاقتصادي[37]. وعلى ذلك، فإن الفكاك من الأزمات الأخلاقية التي استفحلت داخل المجتمع لا يمكن أن يجد طريقه إلى التحقق إلا بقدر ما يتم مواجهة الظواهر السيئة كالجريمة والعنف وانعدام الأمن وتعاطي المخدرات على نطاق واسع، التفسخ الأخلاقي والشذوذ الجنسي وغيرها مما يصيب منظومة القيم بالاضطراب، ويجعلها في حاجة ماسة إلى تدخل عاجل يعيد التوازن وينتشل الأفراد من وهدة الضياع ويضبط حياتهم من جديد على إيقاع اجتماعي متوازن يراعي مقتضيات الفطرة السليمة، وصفاء التوجيهات الدينية القويمة. فمهما بلغت الأبحاث الدولية المتعلقة بالتنمية من شأو، ومهما جاوزت إيقاعات التنمية في أقصى درجاتها تسارعا، فإنها لن تؤتي أكلها ما دامت تستند إلى منطلقات مادية تجعل من المعطيات المعرفية حاجة أولى وأخيرة، وتتجاهل الجوانب الروحية والنفسية والقيمية، تلك التي لا نجدها إلا في محاضن التربية ومنابر التنشئة على الأخلاق، وهكذا تتفاعل عناصر النظام العادل والنامي في تكامل فريد -في إطار

35. محمد أنس الزرقا. «**السياسة الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي**»، مطبوعة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان1989، ص: 1219

36. يرقى طموح النموذج التنموي المغربي الجديد إلى الجمع بين ثلاثة مكونات تتداخل وتتكامل وتتداخل فيما بينها بهدف تحقيق التجانس والاندماج المطلوبين بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، والوصول إلى خلق التوازن بينها في إطار نسقي يقدم نموذجا حيا للدولة الاستراتيجية الضابطة لجهود أبنائها في التنمية، بتربيتهم تربية مواطناتية سليمة، وتمكينهم من المعارف المؤهلة لتحمل المسؤوليات وكذا تحرير طاقاتهم نحو مزيد من خدمة الصالح العام، وهنا تتجلى أهمية النظرة الشمولية للتوجه التنظيمي الرامي إلى خلق الالتقائية بين مختلف العوامل والقطاعات وتثبيت عنصر التماسك بين مجالات الفعل التنموي وبالتالي إضفاء القوة اللازمة على عمليات التنزيل ضمانا للنجاعة المأمولة من كل المخططات التنموية.

37. سعاد مريمي. **التربية على القيم دعامة أساسية في التنمية البشرية**. مجلة سوسيولوجيا.المجلد: 05/العدد: 01 (جوان2021).ص: 45

العقلانية والسعي والإرادة الإنسانية- لأن الإسلام بوصفه ديناً جامعاً وكاملا يسعى إلى تأسيس حضارة عادلة ونامية، مستندًا في ذلك على أساس عقلانية السلوك والعمل، بيد أن كل عقلانية سلوكية تقوم على عقلانية العقائد وعقلانية القيم، وإن هذه المستويات الثلاثة من العقلانية (العقلانية الأساسية، والعقلانية القيمية، والعلانية السلوكية)، تعمل معا على بلورة أساس الحضارة الإسلامية الحديثة النامية والعادلة التي تنشئ المباني الاعتقادية للإسلام تلك التي تتضمن مفاهيم ومعتقدات تعمل على ترغيب المسلمين وتشجيعهم على التنمية الاقتصادية العادلة، وتكون بذلك مؤثرة في تنظيم السلوكيات الراسخة والناجعة.[38] إنها التجسيد العملي للقيم الدينية الشاملة لعنصري الحياة المادة والروح. وبمعنى أوسع، فإنها تعكس امتدادا للجانب المعنوي في السلوك الإنساني؛ لأنها تشكل السجل العصبي للسلوك الوجداني والثقافي والاجتماعي عند الإنسان[39]، فهي تعمل على إعمال المقاييس الاجتماعية السوية وتفعيل المعايير المرتبطة بالجوانب الإيجابية في الدين كمضمون عملي في الحياة، يشجع على الائتلاف والوحدة وينبذ الفرقة والخلاف، ويسهم في إنتاج المعنى ونشر الاستقرار الفردي والاجتماعي وتأمين الكرامة الإنسانية التي تعد إحدى أهم مقاصد الدين وجوهره وإطاره. الأخلاقي الذي يشكل أساسا لكل الحقوق ومنطلقا لكل الواجبات وضرورة حتمية لأنسنة السلوك البشري لمواجهة المشكلات الكبرى للتنمية ومآزقها الراهنة في ظل المجتمع الحديث.

38. ناصر جهانيان. **أسس التنمية الاقتصادية العادلة في الإسلام**، كتاب الدين والتنمية(دراسات دينية معاصرة-6)، مجموعة باحثين، إعداد مسلم طاهري، العتبة العباية المقدسة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة: الأولى، 2023م. ص ص: 295-296

39. سعاد مريمي. **التربية على القيم دعامة أساسية في التنمية البشرية**، مرجع سابق، ص: 46

خاتمة

يتحدد موقع الدين إذن في خارطة العمل التنموي بعيدًا عن الأفعال الطقوسية، وقريبا من مدارات الفعل المدني المحايث للسنن الكونية في السعي والكسب والإبداع في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستغلال وتحصينها بتوفير شروط الاشتغال عمليا بتعزيز الأفق الإنساني في البرامج التنموية؛ لأن ذلك من شأنه أن يجنب عمليات التنزيل الميداني الاشتباك مع مناطق التوتر التي تقتضي توفير إطار لتصريف السياسات العامة يتناغم بشكل تام مع مشمولات القيم الدينية وحواملها التي تعد معاقد للأخلاق، ومنطلقات لتكريس حب الانتماء والرغبة في المشاركة الفاعلة في بناء الخصوصية المحلية، لاسيما في ظل التحولات الرهيبة التي باتت تعيشها الإنسانية في غمار العولمة التي كرست حضارة جديدة وقيما مضادة في مواجهة صريحة لم تعد تخفى على الناظرين، نجم عنها بالضرورة خضوع المجتمعات النامية بشكل تام لمنطق اقتصاديات السوق، وانصياع حكوماتها لتوصيات المؤسسات المالية الدولية، مما أدى بها إلى فك الارتباط بين الاقتصاد ومختلف القطاعات ذات البعد الاجتماعي، وقد نجم عن ذلك تنازل رهيب عن وظائفها الطبيعية في تدبيرها لفائدة الشركات، فصار من اللازم أن تنطلق كل التصورات التنموية التي تستهدف سد الاختلالات التي طالت البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلفية قيمية بناء على الإرث المعرفي الديني، بوصفه عاملا حاسما في بلورة الثقافة وهندسة النمو الاقتصادي تبعا لما تسمح به قيم الدين من استثمار ناجع يمكن من تقليص الفوارق الطبقية والزيادة في الثروة، والتشجيع على تكريس حب العمل والمساهمة في مسار البناء والإنتاج وتحرير كافة الطاقات المجتمعية من التبعية ونهج مقاربات نهضوية تؤسس لتنمية مستدامة حقيقية في كافة المجالات.

المراجع المعتمدة:

1- الكتب والمؤلفات:

- ماكس فيبر. الأخلاق البروتيستانتية وروح الرأسمالية. ترجمة: محمد علي مقلد. مراجعة جورج أبي صالح. مشروع مطاع الصفدي للينابيع 3. مركز الإنماء القومي لبنان - رأس بيروت.

- نبيل السمالوطي. بناء المجتمع الإسلامي ونظمه. دراسة في علم الاجتماع الإسلامي. دار الشروق –جدة. الطبعة الثالثة: 1418هـ – 1998م.

- ج. تيمونز روبيرتس. من الحداثة إلى العولمة. رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي. الجزء الثاني. ترجمة: سمر الشيشكلي. مراجعة: أ. محمود ماجد عمر. سلسلة عالم المعرفة. العدد: 310. ديسمبر 2004

- قاسيمي ناصر، لحبيب الربيع. الدين في المجتمعات المعاصرة. المركز الديمقراطي العربي. برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر 2021م

- محمد البكوري. «مساهمات حول النموذج التنموي»-المساهمة الثانية- التنمية بالمغرب «ترنحات» نموذج «ما قبل دولة الحكامة» الجزء الأول: «الترنح الاجتماعي» -الصحة-التعليم-الشغل-السكن-الفقر، الطبعة 2020

- مصطفى عمر التير. رولف فيغرسهاوس. دور الدين في المجتمع. دار الفكر-دمشق، الطبعة الأولى: 1432هـ-2011م.

-.إبراهيم العسل. التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1416هـ- 1996م.

-.ناصر جهانيان. أسس التنمية الاقتصادية العادلة في الإسلام، كتاب الدين والتنمية (دراسات دينية معاصرة-6)، مجموعة باحثين، إعداد مسلم طاهري، العتبة العباية المقدسة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة: الأولى، 2023م..

- محمد نجاة الله صديقي. تدريس علم الاقتصاد الإسلامي اقتصاديات التنمية، ترجمة محمود مهدي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الطبعة الأولى: 1441هـ -2010م. ص: 6.

- عبد الحميد الغزالي. حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع -المنصورة. الطبعة الأولى: 1409هـ-1989م.

- محمود محمد طه. الدين والتنمية الاجتماعية، دار الطابع العربي- الخرطوم، الطبعة الأولى-ذو الحجة 1394هـ-ديسمبر1974م.

- محمد أنس الزرقا. «السياسة الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي»، مطبوعة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان1989

- أحمد ماهر البقري. العمل في الإسلام. مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع. إسكندرية: 1406هـ-1986م.

- محمد الغزالي. مشكلات في طريق الحياة الإسلامية. كتاب الأمة. رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية. قطر. جمادى الآخرة 1402هـ.

- بركات محمد مراد. ظاهرة العولمة رؤية نقدية. مركز البحوث والدراسات. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الدوحة – قطر. الطبعة الأولى: ذو القعدة 1422 هـ-يناير / فبراير 2001م.

- هانس – بيترمارتين. هارالد شومان. فخ العولمة. الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية. ترجمة: عدنان عباس علي. مراجعة وتقديم: رمزي زكي. سلسلة عالم المعرفة. العدد: 238. جمادى الآخرة 1419 هـ – أكتوبر 1998 م.

- محمد صبري الحوت. ناهد عدلي شاذلي التعليم والتنمية. مكتبة الانجلو المصرية.

- ستايش علي. التنمية البشرية. تصميم رؤى علوان. مكتبة نور الإلكترونية. مجموعة كتاب. الطبعة الأولى. سنة التأليف: 2020

- عتيقة حرايرية. منظومة القيم ودورها في إرساء دعائم التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد التاسع. مارس 2019

- سعد طه علام. التنمية...والمجتمع. مكتبة مدبولي. الطبعة الأولى عام 2006م.

- محمد كامل حته. القيم الدينية والمجتمع. سلسلة اقرأ. عدد ممتاز 386. دار المعارف – يوليو 1983

2-المقالات والتقارير والأبحاث والدراسات العلمية:

- جمعة الطلبي، دور الدين في تعزيز السلم والتماسك المجتمعي منذ أقدم العصور.
http//:www.researchgate.net

منشور بتاريخ أبريل 2018م.

السعيد دراجي. التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 21/20 نوفمبر 2012. الذي نظم من طرف جامعة قاصدي مرباح-ورقلة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة..

- محمد ربيع. الدين والمجتمع،
https//:www.researchgate.net/publication350383926/

منشور في: مارس 2021م

- رحالي حجيلة. بوخالفة رفيقة. التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر.
https//:www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/06/2016/article-3-N3.pdf

منشور بتاريخ: يونيو 2016م.

- سعيد غني نوري. التنمية بين المفهوم والاصطلاح.
https//:www.researchgate.net

- أحمد التوفيق: استثمار قيم الدين في تموذج التنمية. الدرس الحسني الأول لسنة 1444هـ-2019م الذي ألقاه يوم الجمعة 4 رمضان 1440هـ (10ماي2019).

3- المجلات والجرائد:

- محمد فرحي. سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات، مجلة الباحث، عدد2003/02

- كريم مكاوي. إدارة رأس المال البشري في القطاعات العمومية في إطار النموذج التنموي المغربي الجديد. المجلة العربية للإدارة (تحت النشر). مج44، العدد: 3. سبتمبر(أيلول)2024م.

- أحمد أبو زايد. منقده العلان. الدين في حياة الإنسان المعاصر. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد(33) العدد (1)2011.

- محمد المستاري. تحديات مسار الإصلاح التنموي في المغرب، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل-المركز الديموقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الرابع، ديسمبر كانون الأول 2018م.

- سعاد مريمي. التربية على القيم دعامة أساسية في التنمية البشرية، مجلة سوسيولوجيا، المجلد: 05/ العدد: 01(جوان2021).

4-الخطب والرسائل الملكية:

- خطاب الملك محمد السادس الذي وجهه إلى نواب الأمة في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية 2018-2017 من الولاية التشريعية العاشرة. مأخوذ من موقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

www.mcrp.gov.ma

5. المواقع الإلكترونية:

- http://journals.openedition.org/1851;DOl://doi.org/10.4000/poldev.1851

- www.mcrp.gov.ma

-https//:www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/06/2016/article-3-N3.pdf

- https://www.researchgate.net

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com